



المنح النقدية للاجئين

فيكي تينانت وفرانيسكا تروغر

هل تدعم المنح النقدية عمليات إعادة التوطين وإعادة الدمج الطوعية للاجئين؟

متنوعة من آليات التوزيع، والتي من بينها شركات التحويل النقدي وتجارة الأموال والبنوك العاملة من الباطن والجمعيات التعاونية المحلية بالإضافة لاستخدام التقنيات الجديدة مثل المعاملات المالية التي تتم من خلال الهواتف المحمولة.

كذلك فإن للمنح النقدية أثر إيجابي محتمل على الحماية، كما أن بوسعها أن تلعب دوراً في إفراح مجال أكبر للنساء في إعالة أنفسهن وتلبية احتياجاتهن، وشريطة أن تأتي كجزء من أسلوب أشمل لتعزيز المساواة بين الجنسين.

تعكف مفوضية شؤون اللاجئين حالياً على تقييم أثر منحها النقدية التي بلغت قيمتها ٥٠ ألف فرنك بوروندياً لكل نسمة والتي قدمتها في منتصف عام ٢٠٠٧ إلى العائدين البورونديين من مخيمات اللاجئين في تنزانيا. وكان هذا الحدث قد شكل علامة على حدوث زيادة مهمة في المساعدات تحت مظلة برنامج المفوضية الخاص باللاجئين البورونديين، والذي كان جارياً منذ عام ٢٠٠٢. وينبغي على التقييم أن يتيح إجراء تقييم مقارن لحجم التقدم الحاصل في عمليات إعادة الاندماج بالنسبة للعائدين الحاملين لمساعدات نقدية والعائدين بدون هذه المساعدات.

فيكي تينانت (org.unhcr@tenant) هي مسؤولة سياسية رفيعة في دائرة وضع السياسات والتقييم بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما فرانسيسكا تروغر (com.gmail@franziskatroeger) فهي متدربة سابقة بالمفوضية.

١. الاستجابات النقدية في حالات الطوارئ. بول هارفي، تقرير مجموعة السياسات الإنسانية رقم ٢٤، يناير ٢٠٠٧ (مجموعة السياسات الإنسانية، معهد التنمية الخارجية، لندن ٢٠٠٧).
٢. نجد هذا التقرير على الرابط:
<http://www.unhcr.org/research/RESEARCH/48ec2e32.pdf>

السحر والنزوح وشبكة حقوق الإنسان

<http://maheba.wordpress.com>

نظراً للتحيز الواسع بمقالة جيف كريسب حول موضوع «السحر والنزوح» والتي تم نشرها في عدد نشرة الهجرة القسرية ٣١: <http://www.hijra.org.uk/pdf/NHQ31/74.pdf>، قرر قسم خدمات تطوير وتقييم السياسات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تأسيس شبكة غير رسمية يمكن عبرها تبادل آخر التطورات والأبحاث والمعلومات المتعلقة بموضوع السحر. إذا كنت ترغب في المشاركة الرجاء الاتصال بالسيدة ماريا ريسكيار على البريد الإلكتروني: riiskjae@unhcr.org

من باكستان وإيران وهم يحملون معهم مساعدات نقدية. وفي بداية كل عملية، يتلقى العائدون إلى جانب المبالغ النقدية مواداً غير غذائية ولكن وجد أن تكاليف شراء هذه المواد وتخزينها وتوزيعها كانت باهظة وأن العائدين كانوا في كل الأحوال يلجئون إلى تحويل هذه المواد إلى صورة نقدية لشراء احتياجاتهم الضرورية. وعليه، تم وقف توزيع المواد غير الغذائية وزيادة مستوى المنح النقدية المقدمة. وباتت هذه المنح الآن تتضمن جزءاً يغطي تكاليف السفر بالإضافة إلى مبلغ ثابت لكل شخص لأغراض إعادة اندماجه في المجتمع.

كانت إحدى الدراسات التي جرت مؤخراً لتقييم أثر المنح النقدية قد أكدت على أن التأثير الأساسي للمنح النقدية في أفغانستان قد تمثل في تزويد الأسر والعائلات بدخل جاهز عند الحاجة يمكنهم من تلبية الاحتياجات الفورية لإعادة الدمج، والتي تتصدر قائمتها احتياجات الغذاء والنقل والمأوى. ورغم ذلك، فإن هذه المنح لا تتصدى بصفة عامة لاحتياجات الدمج الأطول أمداً ولا قضايا الحماية. وعليه، فقد حرصت مفوضية شؤون اللاجئين على إرساء برنامج موسع وأكثر شمولية لإعادة الدمج داخل أفغانستان.

التطورات المستقبلية

خلصت إحدى حلقات العمل التي عقدت في جنيف عام ٢٠٠٨ لاستعراض جوانب عمليات استخدام المنح النقدية في عمليات إعادة التوطين الطوعية التي تجريها مفوضية الأمم المتحدة إلى أن استخدام المنح النقدية جاء مؤشراً على حدوث تحول كبير عن الأسلوب المتبع عادة والقائم على منح المساعدات الموجهة لتلبية الاحتياجات، كما أنه جاء كأداة قيمة لإعطاء المستفيدين قدرة أكبر على التحكم في استغلال المساعدات بشكل يمنهم شعوراً بالاستقلالية والكرامة. ورغم ذلك أكد المشاركون على أهمية التقييم الشامل للاحتياجات والذي يشمل تحليلاً للوضع القائم وتقييماً للقدرة الإنتاجية للأسر وتقييماً سريعاً للأسواق المحلية. كما أكد المشاركون كذلك على الحاجة لتكامل المنح المالية بأنواع التدخلات الأخرى.

ينبغي الاهتمام بوضع الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الفرق والشركاء المشاركين في نقل وتسليم الأموال. بيد أن هذه الإجراءات تتفاوت من سياق لآخر كما أن الأموال النقدية لا تستتبع بالضرورة مجازفات تزيد عن تلك المرتبطة بالمساعدات العينية. ويجب التفكير في مجموعة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً باستغلال المنح النقدية كوسيلة في المساعدات الإنسانية وكنصر من عناصر برامج الحماية الاجتماعية. فبعد عدد من حالات الطوارئ الكبرى على غرار موجات تسونامي في المحيط الهندي وزلزال باكستان، أصبحت التدخلات النقدية تمثل شكلاً مرناً وريصاً من أشكال الدعم.

وقد خلصت إحدى المشروعات البحثية التي استغرقت ثلاثة أعوام والتي أجرتها مجموعة السياسات الإنسانية في عام ٢٠٠٧ إلى أن "ثمة مجموعة من الدلائل القوية التي أصبحت تؤكد على فعالية إعطاء الناس دفعات النقد في أيديهم". إن المنح النقدية غالباً ما تكون أقل تكلفة من المساعدات العينية، كما تفسح مجال الاختيار أمام المستفيدين القادرين على تحديد احتياجاتهم الخاصة، هذا إلى جانب تأثيرها المضاعف المحتمل لما تعنيه من حقن للنقد في شرايين الاقتصاد المحلي.

وبينما تؤكد وتشدد على أنه لا ينبغي أن ننظر للأموال النقدية باعتبارها الحل الشامل والسهل لكل الحالات، أوصت الدراسة بضرورة أن يُنظر للتحويلات النقدية باعتبارها "عنصرًا من مجموعة أدوات الاستجابات الإنسانية، وباعتبارها جانباً مكملًا- وبدلياً في بعض الظروف - للمساعدات العينية". ومن الملفت للنظر هنا أن الكثير من وكالات المعونات والجهات المانحة باتت تضع كتيبات بالإرشادات الإجرائية حول استخدام المنح النقدية.

كانت التحويلات النقدية قد شكلت جزءاً من برامج المساعدة والحماية التي كانت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة توفرها لسنوات طويلة، خاصة في حالات اللاجئين الحضرين وفي عمليات إعادة التوطين. ويمكن أن نلتهمس أحد الأمثلة القريبة في ذلك من سوريا، حيث يتم توزيع المنح النقدية على اللاجئين العراقيين الضعفاء في دمشق باستخدام نظام آلات الصرف الآلي (ATM). كذلك فقد تم استغلال المنح النقدية بشكل كبير منذ مطلع التسعينات في عمليات المفوضية الداعمة لعمليات إعادة توطين وإعادة دمج اللاجئين. وقد عاد أكثر من ٩٠٠,٠٠٠ لاجئاً أفغانياً إلى بلادهم قادمين من باكستان ويحملون معهم مساعدات نقدية خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣، وهو نفس ما حدث مع ٣٧٠ ألف لاجئاً كمبودياً عادوا من تايلاند خلال الأعوام ١٩٩٢-١٩٩٣ وأيضاً مع ٤٣ ألف لاجئاً جواتيماليا عادوا خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٢. ومنذ فترة قريبة، عاد ما يقرب من ٤,٤ مليون لاجئاً أفغانياً إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢ قادمين